

ولي العهد السعودي يبحث هاتفياً مع جونسون أوضاع المنطقة

الجديدة برئاسته. وجاء في الرسالة: «يسعدني بمناسبة تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة سمو ولي العهد، ونيل ثقة مجلس نواب الشعب في الجمهورية التونسية، أن أعرب لدولتكم عن أجمل التهاني، وأطيب التمنيات بالتوفيق والصحة.

ومناقشة آخر مستجدات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والجهود المبذولة تجاهها. كما بعث الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي، برفقة تهنئة، لهشام المشيشي رئيس الحكومة التونسية بمناسبة تشكيل الحكومة

تلقى الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، اتصالاً هاتفياً من دولة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون. وجرى خلال الاتصال بحث سبل تعزيز التعاون القائم بين البلدين في مختلف المجالات، بالإضافة إلى استعراض

محكمة العدل الدولية.. جلسة استماع ثانية للدعوى قطر ضد الإمارات

نفي إماراتي

وكان ممثل الإمارات نفى -في كلمته أمام المحكمة عبر الفيديو الأذنين الماضي- أن تكون بلاده قد مارست أي تمييز ضد المواطنين القطريين، وقال إن الحظر الذي فرضته على دخول القطريين إلى الإمارات عام 2017 تم تعديله لاحقاً. وتستغرق جلسات الاستماع 4 أيام، تصدر المحكمة بعدها قراراتها بشأن الاعتراضات الإماراتية، قبل تحويل القضية إلى مرحلة إصدار الحكم. وكانت قطر رفعت في يونيو 2018 ملف الانتهاكات المرتبطة بحصار السعودية على الإمارات والبحرين لها منذ أوائل يوليو 2017 إلى محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة، متهمة أبو ظبي بممارسة التمييز العنصري وبارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

عقدت محكمة العدل الدولية الجلسة الثانية من جلسات الاستماع في القضية المرفوعة من دولة قطر ضد الإمارات بنهم تتعلق بانتهاكها اتفاقية القضاء على التمييز العنصري. وقال الوكيل القانوني لدولة قطر أمام المحكمة محمد عبد العزيز الخليفي، خلال استماع المحكمة لدفع قطر بشأن اعتراضات الإمارات في الدعوى، إن إجراء الإمارات أدى إلى انتهاك حقوق وحريات أساسية للقطريين بهدف إجبار الدوحة على الامتثال لمطالبها السياسية. وكانت قطر قد قدمت أدلة لمحكمة العدل الدولية، ومقرها في مدينة لاهاي الهولندية، على إقدام دولة الإمارات عقب اندلاع الأزمة الخليجية على منع المواطنين القطريين من التصرف في أملاكهم بالإمارات، والتفريق بين الأسر، ومنع المواطنين القطريين من العمل والدراسة.



القيادة والفصائل الفلسطينية يبحثون إستراتيجية لإنهاء الانقسام والتصدي لخطة الضم والتطبيع



عاصمة لإسرائيل. وكانت القيادة والفصائل الفلسطينية نددت بالخطة الأميركية التي كُشف عنها مطلع العام الجاري في البيت الأبيض، كما نددت باتفاق الإمارات وإسرائيل على تطبيع العلاقات بينهما.

تناقش القيادة والفصائل الفلسطينية خلال اجتماع يعقد اليوم الخميس سبل إنهاء الانقسام، ومواجهة الخطة الإسرائيلية لضم أجزاء من الضفة الغربية في ظل مسار التطبيع المتسارع بين إسرائيل ودول عربية. ويترأس الرئيس الفلسطيني محمود عباس الاجتماع، الذي يعقد مساء اليوم بالتزامن في كل من رام الله وبيروت، ويضم الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية المنضوية تحت مظلة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى حركتي المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي. وفي تغريدة على تويتر، قال عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني (فتح) حسين الشيخ إن الاجتماع سيبدأ بكلمة هامة للرئيس عباس، مضيفاً أنه يعد خطوة إستراتيجية هامة على طريق الإجماع الوطني السياسي، وتمهيدا للطريق أمام المصالحة، وإنهاء الانقسام، والشراسة السياسية. ورحبت مختلف الفصائل بالانعقاد الاجتماع، وأكد مسؤولون في القيادة الفلسطينية أن الاجتماع يسعى للتوافق على برنامج وطني لمواجهة خطة السلام الأميركية، وخطة الضم الإسرائيلية، والرفض الفلسطيني للتطبيع المجاني مع الاحتلال. كما أكدت مصادر فلسطينية متعددة أن الاجتماع يوجه رسائل للجمتمع الدولي مفادها أن الفلسطينيين موحدون في رفضهم للخطة الأميركية، ومخطط الضم الإسرائيلي، واتفاقيات التطبيع مع إسرائيل. وفي السياق نفسه، ندد قادة فصائل فلسطينية منضوية تحت مظلة التحرير بتصريحات لجاريد كوشنر، كبير مستشاري الرئيس الأميركي دونالد ترامب، دعا فيها إلى إيجاد قيادة فلسطينية جديدة، وتحدث عن «عرض على الطاولة» للفلسطينيين، في إشارة إلى خطة السلام الأميركية التي تقضي بإقامة دولة فلسطينية متناثرة الأجزاء، مع اعتبار القدس كلها

بيدرسون: أجواء إيجابية بين الأطراف السورية في جنيف



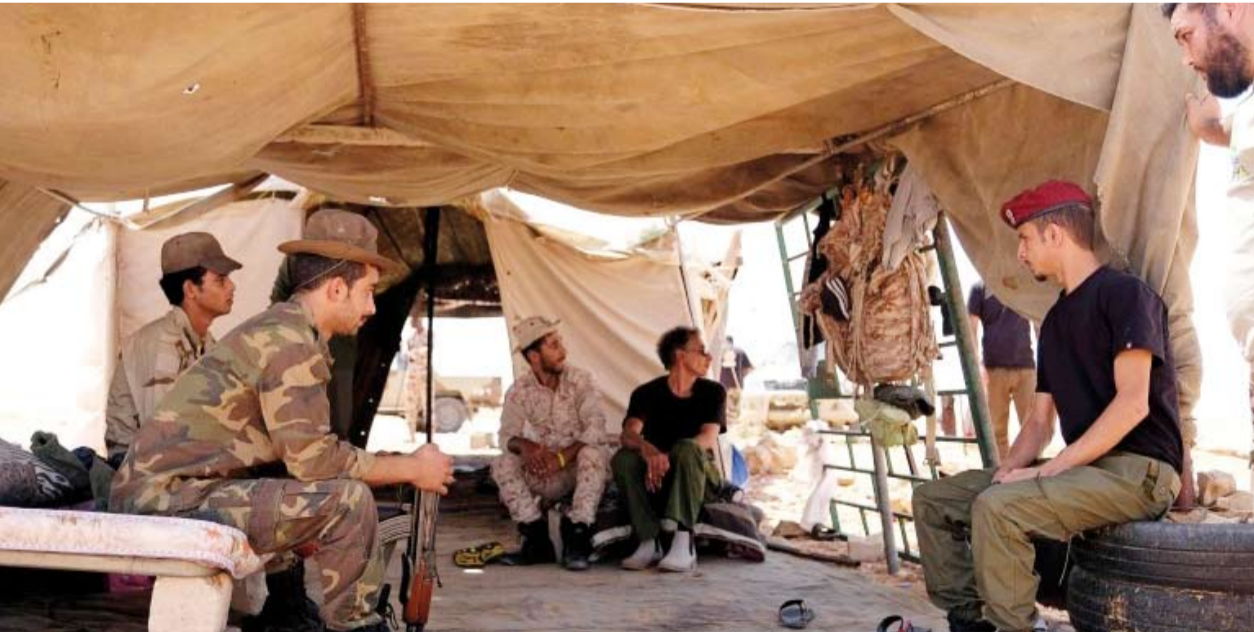
غير بيدرسون

أكد وفد الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا غير بيدرسون، أمس الخميس، أن الإيجابية تعم اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف. وقال في مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية الروسي: «إن هناك أجواء إيجابية بين الأطراف السورية في اجتماعات اللجنة الدستورية بجنيف». فيما أكد لأورف، أن بلاده حريصة على وحدة سوريا والقضاء على الإرهاب فيه. هذا وانتهت محادثات اللجنة الدستورية حول سوريا في جنيف بلا أي تقدم ملموس، لكن بيدرسون أكد، السبت الماضي، أن المشاركين وجدوا «نقاطاً مشتركة» ويتطلعون إلى الاجتماع مجدداً. وأقر بأنه بعد ما يقرب من عشر سنوات من النزاع، «من الواضح أنه لا تزال هناك خلافات قوية جداً». لكنه قال إنّه «سعيد للغاية للاستماع إلى رئيسي» جلسات المناقشات، ممثل النظام السوري وممثل المعارضة «يقولان بكل وضوح إنهما وجدا نقاطاً مشتركة عدة». هذا وكانت المحادثات حول الدستور السوري قد تم تعليقها الأسبوع الماضي، بعد أن ثبتت إصابة أربعة مشاركين فيها بفيروس كورونا المستجد إثر خضوعهم للفحص لدى وصولهم إلى جنيف. وأعلنت الأمم المتحدة استئناف هذه المحادثات عبر لجنة مصغرة تضم 45 شخصاً تم اختيارهم بالتساوي من جانب دمشق والمعارضة وبيدرسون بهدف إشراك ممثلين للمجتمع المدني. وقال بيدرسون إن ما جرى يظهر أنه من الممكن المضي قدماً في المحادثات بطريقة مسؤولة. وصرح «من الممكن التعامل مع الحالات المعقدة طالما أنه يتم اتباع البروتوكول الطبي الصارم والنصائح»، مضيفاً «ولهذا نأمل أيضاً في أن يكون ممكناً إجراء الجولة المقبلة هنا في جنيف». وتنظيم انتخابات مقبلة ومراجعة الدستور واردة بشكل بارز في القرار 2254 الذي تبناه مجلس الأمن في كانون الأول / ديسمبر 2015 والذي ينص أيضاً على تنظيم انتخابات بإشراف الأمم المتحدة.

صواريخ إسرائيلية تستهدف مطاراً عسكرياً في حمص

أفاد الإعلام الرسمي السوري بأن إسرائيل قصفت الليلة الماضية بالصواريخ مطاراً عسكرياً في حمص (وسط سوريا)، وياتي القصف بعد يومين من غارات أو وقعت قتلى جنوب دمشق. وقال مصدر عسكري أن الدفاعات الجوية السورية تصدت لهجمات صاروخية إسرائيلية استهدفت مطار «النفور» (T4) بريف حمص، وقالت الوكالة إن الهجمات سببت خسائر مادية فقط. وتعد هذه الغارات الثانية خلال اليومين الماضيين، والاثنين الماضي استهدف قصف إسرائيلي مواقع جنوب العاصمة دمشق مما أسفر عن مقتل 11 شخصاً على الأقل. وباتت تل أبيب تقرر علناً بمسؤوليتها عن مئات الغارات التي استهدفت مواقع في سوريا على مدى السنوات الماضية، وتقول إنها تستهدف الوجود العسكري الإيراني، وتعمل على منع حزب الله اللبناني من تهريب أسلحة متطورة إلى لبنان انطلاقاً من الأراضي السورية. وأواخر يوليو، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن إسرائيل تواصل العمل على النهج نفسه لمنع إيران من التركز عسكرياً في سوريا. على الجانب الآخر، أرسلت الأمم المتحدة، أمس الخميس، مساعدات إلى المحتاجين في محافظة إدلب، شمالي غربي سوريا، تضمنت ألفاً و625 طناً من المواد الغذائية. وأفاد مصدر، أن 65 شاحنة تحمل المساعدات الأممية دخلت الأراضي السورية، عن طريق معبر «جبلدوغوز»، في ولاية هطاي جنوبي تركيا، والذي يقابله من الجانب السوري معبر «باب الهوى». وتضمنت المساعدات الغذائية الدقيق، والسكر، والبقليات، والزيت وغيرها من المواد الغذائية التي تشكل الاحتياجات الأساسية. ومن المقرر أن توزع المساعدات الإنسانية على المحتاجين في إدلب وريفها.

تقرير دولي يكشف حجم الدعم العسكري الروسي لحفتر.. و«الوفاق» تحدد شرطاً لوقف النار



تحقيق وقف إطلاق النار في بلاده يتطلب نزع السلاح من سرت والجفرة، وانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتبقة من المدينتين وجميع مناطق ليبيا. وأكد السني أن حكومة الوفاق الوطني تحتفظ بحق الرد على الأعمال العدوانية، التي تنفذها قوات حفتر. وكانت قوات حكومة الوفاق اتهمت قوات حفتر بقصف مواقعها غرب مدينة سرت. من جهته، قال فؤاد أقطاي نائب الرئيس التركي إن البيانات الصادرة مؤخراً عن رئيس المجلس الرئاسي الليبي فائز السراج ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح تظهر تقارباً كبيراً حيال وقفها نزع عدد من المسائل. لكن أقطاي عد أن البيانات نفسها تحوي فجوات، وتدفع إلى التساؤل عما إذا كان الاتفاق قابلاً للتطبيق.

يلتقي الليبيون بسرعة للتوصل إلى حل سلمي وسياسي لازمة بلادهم. أما السفير الفرنسي نيكولاس دي ريفيير، فدعا إلى تعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبيا حتى تتمكن من الإشراف على وقف إطلاق النار، الذي أعلن عنه مؤخراً رئيس حكومة الوفاق فائز السراج ورئيس مجلس النواب المنعقد في طبرق (شرقي ليبيا) عقيلة صالح، وأن تفرض بشكل أفضل احترام حظر الأسلحة. وخلال نفس الجلسة، دعا العديد من أعضاء مجلس الأمن إلى الإسراع في تعيين رئيس جديد للبعثة الأممية في ليبيا خلفاً لغسان سلامة، الذي استقال في مارس الماضي. وفي مداخلة بجلسة مجلس الأمن أمس، قال مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة طاهر السني إن

في المقابل، رفض السفير الروسي فاسيلي نيبينزيا الاتهامات المتكررة لبلاده بالتدخل عسكرياً في ليبيا، ونفى وجود عناصر من مجموعة فاغنر أو جنود روس في ليبيا. من جهتها، نددت رئيس البعثة الأممية في ليبيا بالوكالة ستيفاني وليامز بخرق حظر السلاح، وأشارت في هذا السياق إلى شحنات أسلحة نُقلت جواً وبحراً إلى مناطق خاضعة لحكومة الوفاق (غربي ليبيا)، وأخرى تسيطر عليها قوات حفتر (شرقا). وبالتزامن، قالت البعثة الأممية إن وليامز بحثت في تونس مع الرئيس التونسي قيس سعيد تطورات الأزمة الليبية، واتفقت معه على عدم وجود حل عسكري للنزاع المسلح في ليبيا. وأضافت أن الطرفين شجدا على ضرورة أن

كشفت تقرير دولي عن حجم الدعم العسكري الروسي لمواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، في حين أكدت حكومة الوفاق الوطني أن تحقيق وقف إطلاق النار في ليبيا يستدعي إخلاء سرت والجفرة من السلاح. وجاء في التقرير، الذي قدمه مراقبون مستقلون إلى لجنة العقوبات الخاصة بليبيا التابعة لمجلس الأمن الدولي، أن روسيا سیرت 338 رحلة شحن عسكرية من سوريا خلال 9 أشهر حتى 31 يوليو الماضي. وأفادت مصادر عن التقرير أن هذا الدعم العسكري الروسي موجه لمرتزقة «فاغنر» الروس، الذين يقاوتون إلى جانب قوات حفتر. وفي مايو الماضي، كشف تقرير وصف بالسري أن هناك نحو 1200 من مرتزقة شركة فاغنر المرتبطة بوزارة الدفاع الروسية في ليبيا. والآن بعد طردهم مطلع يونيو الماضي من ضواحي طرابلس الجنوبية، بات أغلب هؤلاء المسلحين الروس ينتشرون في مدينة سرت (450 كيلومتراً شرق العاصمة الليبية)، وكذلك في منطقة الجفرة التي تقع (جنوباً)، وتضم قاعدة جوية أكد الجيش الأميركي أن روسيا نشرت فيها طائرات حربية دعماً لحفتر. وقدم التقرير إلى لجنة العقوبات الأممية الخاصة بليبيا بالتزامن مع جلسة مجلس الأمن ناقش فيها الوضع في ليبيا، خاصة فيما يتعلق بالانتهاكات لحظر السلاح المفروض على هذا البلد. وذكر التقرير أن عدة دول -بينها الإمارات ومصر وروسيا- انتهكت هذا الحظر، كما قال إن الإمارات وتركيا اخترطتا بشكل كبير في نقل الأسلحة إلى ليبيا من أواخر العام الماضي ومطلع العام الجاري. وخلال جلسة مجلس الأمن، انتقدت السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة كيلى كرافت وجود مرتزقة روس في ليبيا مرتبطين بالحكومة الروسية.